



محضر حرفي للجلسة الخامسة عشرة

(فنلندا)

السيد باتوكاليو

الرئيس:

(نائب الرئيس)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

Distr. GENERAL

A/C.1/47/PV.15

7 June 1996

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2, 0750, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

9261572

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

بنود جدول الأعمال ٤٩ الى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا

لي أولا أن أهني السفير العربي، ممثل مصر، بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وإنني مقتنع بأن أعمال اللجنة ستصل الى نتيجة مثمرة بفضل مواهبه الدبلوماسية المحنكة وخبرته الرائعة.

وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة أيضا ليهني سائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم.

اليوم، في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وإقامة نظام دولي جديد، من الأهمية البالغة أن نعارض سياسات القوة وأن نجعل نزع السلاح حقيقة واقعة. إن وقف الحرب الباردة والتغيرات في الوضع الدولي لا تزال تقوي إرادة شعوب العالم لنزع السلاح، في الوقت الذي تهيء فيه ظروفًا مواتية لحل مسائل نزع السلاح. فتبرير سباق التسلح والأسلحة باعتبارهما رادعين للحرب لم يعد حجة يمكن الدفاع عنها.

وفي ظل هذه الظروف أجريت مؤخرا مفاوضات وبذلت جهود متعددة الأطراف وثنائية وإقليمية في ميدان نزع السلاح، وأحرز بعض التقدم في ذلك المجال. والاتفاق بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في شهر حزيران/يونيه الماضي، على إجراء تخفيضات عميقة في الأسلحة الاستراتيجية ليس سوى مثال واحد.

مع هذا، ورغم أن الحرب الباردة توقفت، لا يزال سباق التسلح النوعي مستمرا، وإنتاج أسلحة نووية أكثر تطورا ما زال مستمرا أيضا. ولا يزال العالم تحت تهديد نووي. وهذا يوضح أن نزع السلاح لا يزال هو مهمة المجتمع الدولي الأولى في حل المسائل الدولية.

في الأعوام الأخيرة، تركز اهتمام البشرية على مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء التام على جميع الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بما يتماشى مع الوضع الراهن. وانعدام النتائج حتى الآن، بالمقارنة بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي، لتحقيق نزع السلاح النووي، يتطلب من جميع الساسة أن يفكروا وأن يعملوا بواقعية أكبر.

وفي تحقيق نزع السلاح النووي، من الأهمية القصوى أن تعي الدول النووية مسؤوليتها الخاصة تجاه هذه المسألة، وأن تتوفر لديها الإرادة السياسية للقضاء على الأسلحة النووية بشكل كامل. واليوم ليس هناك سبب، أيا كان، يبرر حيازة أسلحة نووية. والادعاء بأن الأسلحة النووية ينبغي أن تبقى كرادع للحرب، ادعاء مناف للعقل ولا يمكن تفسيره إلا بأنه نية للسيطرة على العالم بالاعتماد على سياسات القوة.

إن هدف المجتمع الدولي الأولي هو إلغاء جميع الأسلحة النووية، وحظر جميع التجارب النووية، ووقف تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وليس سرا أن الهدف من التجارب النووية المستمرة هو تحديث الأسلحة النووية. إن الدول النووية تسخر من البشرية بإنتاج أسلحة نووية جديدة أكثر دقة، في الوقت الذي تخفض فيه الأسلحة النووية القديمة. وحظر الدول النووية للتجارب النووية أو عدم قيامها بذلك يمكن اعتباره معيارا يقاس به مدى توفر أو عدم توفر إرادتها السياسية الحقيقية لتحقيق نزع السلاح النووي.

تؤيد حكومة جمهوريتنا قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالحظر الشامل والكامل للتجارب النووية، وترى أن الدول النووية لا ينبغي أن تتجاهل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى وقف هذه التجارب. ويمثل نظام عدم الانتشار وسيلة هامة لتفكيك الأسلحة النووية. وكان له بعض الإسهامات في وقف انتشارها. ولكن إذا كان هذا النظام يعمل فقط على وقف انتشار الأسلحة النووية إلى الدول غير النووية، بينما يسمح للدول النووية بإجراء التجارب النووية وتطويرها، فلا يمكن أن يسهم في تحقيق رغبة الجنس البشري في إزالة جميع الأسلحة النووية من على وجه البسيطة. ونرى أن عدم الإنصاف الذي يسم هذا النظام، الذي يعجز عن وقف تطوير الأسلحة النووية من جانب الدول النووية، ويستخدم للضغط على الدول غير النووية، ينبغي عدم السماح به بعد الآن، ونرى أن هذه مسألة هامة تتعلق بمصير معاهدة عدم الانتشار نفسها.

وهناك مسألة أخرى ينبغي ذكرها تتعلق بمصير المعاهدة، وتتجلى في وجود واقع استثنائي هو أن بلدا ما يمتلك التكنولوجيا الضرورية لتطوير الأسلحة النووية يحصل على مواد انشطارية تفيض عن حاجته. إن العالم يراقب بقلق بالغ قيام اليابان بتخزين كميات من البلوتونيوم تزيد على حاجتها. إن نزع السلاح النووي، والتفكيك الكامل لأسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، والتخفيضات الكبيرة في الأسلحة النووية أمور حتمية. ومن النتائج المشجعة التي أسفرت عنها الجهود الدولية لإزالة أسلحة التدمير الشامل ذلك التقدم الملحوظ الذي أحرز في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبالرغم من الادعاءات بأنه تم تحقيق بعض التقدم في السنوات الأخيرة بشأن نزع السلاح، في المفاوضات بين الدول العظمى، فالحقيقة هي أن نقل الأسلحة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية آخذ في الازدياد، مما يزيد، بدوره، من تصاعد سباق التسلح، ويشير قلقا دوليا جديا. ويحاول الذين يتزعمون عمليات تصدير الأسلحة صرف الانتباه العالمي بنعت بلدان صغيرة، مثل بلدي، بأنها مصدرة للقذائف، بالرغم من أنهم أنفسهم يصدرون أسلحة تقدر ببلايين الدولارات. إننا لا نصدر قذائف، ونعارض نقل القذائف أو تكنولوجيا القذائف إلى البلدان الأخرى.

في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة، أبدى الأعضاء اهتماما عظيما بمسألة نقل الأسلحة، واتخذ قرار بإنشاء نظام سجل الأمم المتحدة. وننقر بأن هذا النظام ضروري لنزع السلاح وبناء الثقة، ونظن أنه ينبغي الاستمرار فيه بوصفه تدبيرا واقعا لوقف سباقات التسلح بكل أنواعها ومراقبة عمليات نقل الأسلحة. ومع ذلك، فإننا نرى أن النظام لن يسهم في زيادة الشفافية في مجال نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، إلا عندما يشمل جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والمعدات ذات الصلة الموجودة على وجه الأرض.

وما فتئ اهتمام المجتمع الدولي منصبا على مسألة نزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية، التي يعتبر موقعها حيويا لأمن آسيا، وحيث تتواجه أعداد هائلة من القوات المسلحة على طول الخط العسكري الفاصل. إن مسألة السلم ونزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية ليست هامة فقط بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة الآسيوية، وإنما أيضا بالنسبة لمصير أمتنا.

ورغبة الشعب الكوري العارمة في تحقيق الوحدة، بصفة خاصة، والتي تتعاظم مع مرور كل يوم، تجعل تحقيق نزع السلاح وضمان السلام في شبه الجزيرة الكورية مهمة أولية لا تحتل أي إبطاء. وحكومة جمهوريتنا، انطلاقا من رغبتها المتقدمة في فتح الطريق لإعادة توحيد البلاد، تقدمت بمقترحات شاملة لنزع السلاح، تشتمل على إعلان خاص بعدم الاعتداء بين الشمال والجنوب، وإبرام معاهدة سلام بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة، وإجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة في الجنوب والشمال حتى تصل إلى مستوى دفاعي يقل عن ١٠٠ ٠٠٠، وبالتوازي مع هذا، انسحاب القوات المسلحة الأمريكية من كوريا الجنوبية على مراحل. وقد بذلت الحكومة جهودا حثيثة لتحقيق هذه الغاية.

إن تحقيق نزع السلاح في شبه الجزيرة الكورية يعتمد على درجة وعي زعماء كوريا، شمالا وجنوبا، بالمسؤولية الهامة تجاه الأمة، وكيفية اضطلاعهم بهذه المسؤولية.

وفي هذا الصدد، فإن تفعيل الاتفاقية الخاصة بالمصالحة وعدم الاعتداء والتعاون والتبادلات بين الشمال والجنوب، والإعلان المشترك الخاص بإعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية يظهران إرادة أمتنا على تهيئة الظروف من أجل التوحيد، وذلك من خلال تحقيق نزع السلاح بقوة الاستقلال الوطني،

وهذه نتيجة حتمية لرغبة كل الشعب الكوري المتقدمة في التوحيد، وهي رغبة تزداد يوما بعد يوم، وانتصار عظيم يتحقق في سياق النضال المشترك للشمال والجنوب بغية تحقيق مبادئ إعادة التوحيد الوطني الثلاثة.

لقد أسفرت المحادثات الثامنة رفيعة المستوى بين الشمال والجنوب التي عقدت في بيونغيانغ في الشهر الماضي عن عقد اتفاقات مرفقة بشأن اللجان المشتركة في مختلف المجالات، وبذلك تمكنت اللجان المشتركة من مباشرة أعمالها. وكان من بينها اللجنة العسكرية المشتركة بين الشمال والجنوب والتي باشرت العمل في أعقاب اعتماد اتفاق مرفق بشأن تنفيذ "اتفاق عدم الاعتداء بين الشمال والجنوب" والتقييد به. وهو جزء من اتفاق الشمال والجنوب. والاتفاق المرفق الخاص بالتنفيذ والتقييد، يتألف من ستة فصول، والفصول الأربعة الأولى هي: الفصل ١ "عدم استخدام الأسلحة"، الفصل ٢ "التسوية السلمية للمنازعات والحيلولة دون اندلاع الصراع المسلح بصورة عارضة"، الفصل ٣ "خط ترسيم الحدود ومناطق عدم الاعتداء"، الفصل ٤ "إنشاء وتشغيل الخط العسكري الساخن".

وبما أن الغرض من تشغيل اللجنة العسكرية المشتركة للشمال والجنوب تحقيق عدم الاعتداء، فقد أنشئ النظام القانوني والجهاز القانوني بهدف تخفيف المواجهة العسكرية وإنهائها على شبه الجزيرة الكورية؛ ولذلك، لا نرى أي سبب للدخول في سباق للتسلح بين الشمال والجنوب، وهي نقطة البداية لتحقيق نزع السلاح. وسوف نبذل كل الجهود في سبيل تنفيذ الاتفاق المرفق وتنفيذ إعلان عدم الاعتداء والتقييد به.

وبغية تنفيذ اتفاق الشمال والجنوب فمن الأهمية بمكان أن تقوم جميع البلدان المعنية باحترامه وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذه وفقا للجهود التي يبذلها الشمال والجنوب. لقد ارتبطت المسألة الكورية تاريخيا بالعلاقات الدولية، ولذلك ينبغي للبلدان الأخرى المعنية أن تولي الاهتمام الواجب لجهود الشمال والجنوب في تنفيذ اتفاق الشمال والجنوب. وبما أن كلا من الشمال والجنوب قد أكد على أنه لن يبادر بغزو الآخر، فإن ما يسمى بـ "ردع الغزو من الجنوب" - وهو الذريعة التي تتمسك بها الولايات المتحدة من أجل مرابطة قواتها في كوريا الجنوبية - لم يعد ضروريا، وبات انسحاب القوات الأمريكية مطلبا

يفرضه عصرنا. أما إذا رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب، فقد يعد رفضها إشارة إلى عدم اعترافها باتفاق عدم الاعتداء، وربما نتج عنه تقويض جو الثقة بين الشمال والجنوب، الذي نشأ نتيجة اعتماد الاتفاق.

ويعد وقف المناورات العسكرية التي تجري على نطاق واسع في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة عاملاً ملحاً في إقامة المناخ المواتي لتنفيذ اتفاق الشمال والجنوب. في آب/أغسطس الماضي قامت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بإجراء مناورة عسكرية مشتركة في شبه الجزيرة الكورية أطلق عليها اسم "فوكاس لينز ٩٢".

وفي "الاجتماع الأمني السنوي الرابع والعشرين بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة" المعقود مؤخراً في واشنطن، فإن سلطات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية "اتفقت من حيث المبدأ" على استئناف المناورة العسكرية المشتركة المسماة "تيم سبيريت" في العام القادم. ولا يمكن اعتبار هذه المناورات العسكرية الاستفزازية إلا عملاً متعمداً يرمي إلى تعطيل عملية السلم والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية، وإلى عرقلة عملية الحوار بين الشمال والجنوب.

وباعتبار أن المناورات العسكرية المسماة "تيم سبيريت" علقت قبل تفتيش منطقتنا من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فمن باب أولى ألا يكون هناك ما يبرر استئنافها في الوقت الذي يكون فيه التفتيش النووي جارياً.

وينبغي للولايات المتحدة ألا تتبع سياسة القوة التي كانت تمارس في عهد الحرب الباردة. وينبغي لها، تمسحاً مع الوضع الجديد المتغير، أن توقف تدخلها في المسألة الكورية، وأن تتخذ، بالإضافة إلى ذلك، خطوات عملية تساعد على تنفيذ اتفاق الشمال والجنوب بدلاً من تعطيله.

إن تحقيق الطابع اللانووي في شبه الجزيرة الكورية التي تتعرض بصورة حقيقية لخطر الأسلحة النووية، يعد مهمة رئيسية. وبموجب الإعلان المشترك بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لانهوية، قام الشمال والجنوب بإنشاء وتشغيل لجنة مشتركة للمراقبة النووية، لمناقشة المسائل العملية لتجريد شبه الجزيرة الكورية من الطابع النووي، وتجري الآن مناقشة الاتفاق المرفق وأنظمة التفتيش المتصلة بتنفيذ الإعلان المشترك. ولتنفيذ الإعلان المشترك من المهم التفتيش على أسلحة الولايات المتحدة النووية وقواعدها في كوريا الجنوبية.

ولكن من المؤسف أنه، بسبب معارضة الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية لتفتيش أسلحة الولايات المتحدة النووية وقواعدها، فإن الأنظمة المتصلة بالتفتيش لم تعتمد حتى الآن.

وقد أعلننا أكثر من مرة أننا لا نملك أسلحة نووية، وليست لدينا النية على حيازتها أو القدرة على صنعها. وقد أثبتنا صدق السياسة النووية السلمية التي تتبعها حكومة جمهوريتنا، ورغبتها في جعل شبه الجزيرة منطقة لاندنووية، بتصديقنا على اتفاق الضمانات وقبولنا لجولات التفتيش المتخصصة الثلاث التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهكذا يتلاشى الشك المزعوم في تطورنا النووي.

وإذا جرى التحقق من أسلحة الولايات المتحدة النووية وقواعدها في كوريا الجنوبية عن طريق التفتيش، سيتحقق تجريد شبه الجزيرة الكورية من الطابع النووي. فالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والشكوك النووية التي لا تزال قائمة، تنبع من نشر أسلحة الولايات المتحدة النووية في كوريا الجنوبية.

ومؤخرا جرى الكشف عن وجود مخزن في باطن الأرض لأسلحة الولايات المتحدة النووية بني في المنطقة الجبلية من كوريا الجنوبية، وعن وجود قاعدة لغواصات الولايات المتحدة النووية في جينهاي، في كوريا الجنوبية، يزورها الكثير من غواصات الولايات المتحدة النووية، المحملة بالأسلحة النووية، بصورة مستمرة. وهذا يولد لدينا الكثير من الشكوك في صدق اعلانهم بعدم وجود أسلحة نووية تابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. وبالتالي، من الواضح أن تسوية المسألة النووية في شبه القارة الكورية تتطلب إجراء تفتيش شامل على أسلحة الولايات المتحدة النووية وقواعدها في كوريا الجنوبية.

بيد أن الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية ترفض فتح جميع أسلحة الولايات المتحدة النووية وقواعدها في كوريا الجنوبية للجمهور والموافقة على تفتيشها، وتصر على "التفتيش المتبادل لنفس العدد" و "التفتيش بالتحدي" وتنشغل بالدعاية لهما.

أما بالنسبة لتفتيش القواعد العسكرية العادية، فهذا لا علاقة له بمسألة جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لاندنووية. وعلى العكس من ذلك، فهذه مسألة داخلية ينبغي معالجتها داخل اللجنة العسكرية المشتركة بين الشمال والجنوب المنشأة بموجب الاتفاق بين الشمال والجنوب.

إن "السيناريو" الجديد للولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية يجعلنا نعتقد أن غرضهم هو تجنب عمليات التفتيش الشاملة لأسلحة الولايات المتحدة النووية وقواعدها في كوريا الجنوبية، وإحباط تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب عن طريق وضع العقوبات المصطنعة في طريق الحوار بين الشمال والجنوب، ومواصلة سياسة المواجهة التي ستقود الوضع في شبه الجزيرة الكورية إلى مواجهة حقيقية.

وفي رأينا أنه إذا كانت سلطات كوريا الجنوبية مهتمة بالفعل بتجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، فينبغي لها أن تتخذ موقفا مستقلا بعيدا عن القوى الخارجية، وأن تتخذ خطوة حاسمة لفتح قواعد الولايات المتحدة النووية في كوريا الجنوبية، وأن تقبل بعمليات التفتيش التي غرضها التحقق منها. وإننا نتوقع من الولايات المتحدة التي تعتبر مسؤولة عن إثارة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ألا تتدخل بعد الآن في هذه المسألة. وينبغي لها أن تكييف سياستها تجاه كوريا وفقا لتغير الوضع، وأن تتخذ التدابير لقبول تفتيش أسلحتها النووية وقواعدها في كوريا الجنوبية، بدلا من محاولة توجيه اتهامات باطلة تحت ذريعة "مبدأ التفتيش المتبادل على نفس الاعداد" و "التفتيش بالتحدي".

ونعتقد، في الوقت ذاته، أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لحقيقة أن أية محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للأمم الكورية سعيا إلى تحقيق هدف سياسي ما، وفرض ضغوط من طرف واحد، سيكون لها أثر سلبي على تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية استنادا إلى المبدأ الأساسي لسياستها الخارجية - الاستقلال والسلم والصدقة - تولي اهتماما خاصا لتحقيق نزع السلاح وإزالة جميع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى من كوكبنا.

ويعتقد وفد بلادتي أن المداوولات حول البنود المطروحة للمناقشة في هذه اللجنة ستسهم في تيسير عملية نزع السلاح وفقا للوضع الدولي المتغير.

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طرأت على إطار ومضمون العلاقات

الدولية تغيرات عميقة في السنوات القليلة الماضية. فلقد بلغت الحرب الباردة نهايتها. وحصل تغيير جذري في المسرح الدولي الذي اتسم لوقت طويل بمواجهة ايدولوجية وجمود نووي، مما أتاح قيام أنماط تعاونية جديدة من السلوك الدولي. وأتاحت هذه التغيرات فرصا وتحديات جديدة، تحدد من الناحية العملية النقاط الرئيسية لجدول أعمالنا الحالي. ومكنت هذه التطورات الهامة من تسوية عدد من الصراعات التي نجمت بشكل مباشر عن سياسات المواجهة لحقبة الحرب الباردة. وطرأ تحسن كبير على احتمالات نزع السلاح والحد من الأسلحة، بوصفهما وسيلتين أساسيتين لزيادة الأمن.

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يواجه أيضا تحديات جديدة. فالمنازعات الإثنية والدينية والإقليمية، علاوة على انبعاث النزعة القومية التي ظلت لفترة طويلة مطموسة تحت الهيكل القديم ذي القطبين، طفت الآن على السطح، مسببة توترات وأزمات وصراعات مسلحة جديدة. وبعد سنتين من أزمة الخليج، فإن العدوان على سيادة جمهوريات يوغوسلافيا السابقة وسلامتها الإقليمية، فضلا عن التطورات في جنوب القوقاز، تمثل تذكرة صارخة بأن خلق عالم جديد لن يحدث من تلقاء نفسه. فالمسؤولية عن الحفاظ على السلم والأمن، بالإضافة إلى إقامة عالم أفضل يقوم على الشرعية والعدالة والتعاون، تقع على عاتق أعضاء منظماتنا. ولنتذكر أيضا أنه في حين أن عملية التغير لها زخمها الخاص بها، فإن النتائج الإيجابية التي نسعى إليها لن تتحقق إلا إذا نجحنا في إدارة هذا الزخم.

على الرغم من أن أوروبا لا تزال غير محصنة من الصراعات المسلحة، كما يتجلى بكل أسى في البوسنة والهرسك، ففي السنوات القليلة الماضية تجلّى الاتجاه الإيجابي في عملية تحديد الأسلحة وبناء الأمن. ولا بد لنا أن نواصل هذه العملية بعنفوان متجدد.

إن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا تشكل حجر الزاوية للأمن الأوروبي في المستقبل. ومع مصفوفتها الكاملة من تدابير تخفيض الأسلحة التقليدية، ونظامها البعيد المدى للتحقق، تشكل تلك المعاهدة، التي يكملها الاتفاق بشأن تعداد أفراد القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقتا فيينا لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن وميثاق باريس، وثائق تشهد على انتهاء الحرب الباردة وبداية حقبة جديدة من المشاركة الأمنية لهذه القارة.

وترحب تركيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة هلسنكي، في تموز/يوليه ١٩٩٢، لتطبيق معاهدة القوات المسلحة التقليدية مؤقتاً. وقد صدقت تركيا على المعاهدة، وتطلع إلى استكمال عملية التصديق في وقت مبكر.

وترحب تركيا بقرار قمة هلسنكي إنشاء محفل للتعاون الأمني تابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. والمفاوضات الجديدة بشأن نزع السلاح وتدابير بناء الثقة التي ستجري في الإطار الشامل لذلك المحفل ستلعب دوراً حاسماً في تعزيز البعد الأمني للنظام الأوروبي الجديد. وستشكل المفاوضات بشأن التدابير الجديدة لبناء الثقة والأمن، والحوار المنظم بشأن مسائل الأمن الأوسع، جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية. وستواصل تركيا، كعهدها في الماضي، الاضطلاع بدور نشط في تحقيق نتائج مبكرة ومحددة تتمثل في تدابير تسعى إلى تخفيض مستويات القوات، وزيادة الوضوح والتعاون العسكري المتعدد الجوانب.

وفي مجال الأسلحة النووية نشيد بما أبداه الرئيس بوش والرئيس يلتسين من روح قيادية ونفاذ بصيرة، عندما توصلا إلى اتفاق في واشنطن، في حزيران/يونيه الماضي، لتخفيض عدد الرؤوس النووية الموزعة إلى مستويات تقل عن المستويات المحددة في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة استارت). وقد نص الاتفاق أيضاً على إزالة جميع القذائف التسيارية ذات القواعد الأرضية، العابرة للقارات، ذات الرؤوس الحربية المتعددة، التابعة للولايات المتحدة وروسيا. ويعد بروتوكول لشبونة لمعاهدة استارت، الذي مكّن أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان من أن تصبح أطرافاً في المعاهدة، إنجازاً رئيسياً آخر نرحب به، في ميدان نزع السلاح النووي.

وفي مجال عدم الانتشار النووي حدثت تطورات إيجابية جدا على مدار السنة الماضية. وكان انضمام فرنسا والصين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة تاريخية في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

ونرحب بانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار، وبتعهد أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بأن تصبح، في المستقبل القريب، أطرافا في المعاهدة، بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. كما أن انضمام الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن، وهي أيضا الدول النووية الخمس المعلن عنها، سيعزز تعزيزا كبيرا مركز وعالمية المعاهدة، في الوقت الذي تبدأ فيه هذه اللجنة الأعمال التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ١٩٩٥.

ونرى أن معاهدة عدم الانتشار تشكل اتفاقا رئيسيا متعدد الأطراف لنزع السلاح. إن المعاهدة، بتقليلها خطر الحرب النووية إلى حد بعيد، أسهمت إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي وتحديد الأسلحة. وتركيا، بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار، ترى أن التقيد الدقيق بأحكام المعاهدة من جانب الأطراف النووية وغير النووية على السواء أمر ذو أهمية حيوية. ويجب على الأطراف المتعاقدة أن تقوم، في مؤتمر عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، باستطلاع كل السبل التي من شأنها زيادة فعالية المعاهدة، بما في ذلك خيار التمديد إلى أجل غير مسمى. ومثل هذا القرار ينبغي أن يقترن بخطوات لزيادة تطوير نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، وبجهود ترمي إلى تعزيز الانضمام العالمي لها.

إن الاتجاه المتدني في عدد تجارب الأسلحة النووية استمر في عام ١٩٩١. ويمثل الوقفان الاختياريان للتجارب النووية اللذان اعتمدتهما الحكومتان الروسية والفرنسية لعام ١٩٩١، وقرار حكومة الولايات المتحدة فرض وقف اختياري لمدة تسعة أشهر، تطورات سارة تمهد السبيل لفرض حظر كامل على التجارب النووية.

وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي نأمل أن تحظى بتأييد واسع النطاق في الجمعية العامة، معلما تاريخيا في ميدان نزع السلاح. فهي تعتبر بحق أول اتفاق عالمي متعدد الأطراف لنزع السلاح، لا يحظر فحسب فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل، بل يرمي أيضا، بما له من نظام فعال للتحقق يسمح بالتفتيشات الموقعية، إلى إزالة الترسانات الحالية وحظر بناء ترسانات جديدة. وأغتنم هذه الفرصة

٦/عش/سم

-١٨-

(السيد أكسين، تركيا)

لكي أهنئ أعضاء مؤتمر نزع السلاح على نجاح جهودهم الطويلة. وفي هذا الصدد نشيد إشادة خاصة بالسفير فون فاغنر، ممثل ألمانيا، الذي اضطلع، بصفته رئيسا للجنة المخصصة، بدور أساسي في تحقيق هذه النتيجة.

وتركيا، في ضوء الأحداث الأخيرة في منطقتها، تؤيد بشدة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي على استعداد لكي تكون من بين الموقعين الأصليين عليها. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوقيع والتصديق على هذا الصك الهام الذي نعتقد يقينا بأنه سيسهم إسهاما هاما في تحقيق السلم والأمن. وترحب تركيا بإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. ونعتمد تقديم مساهمة نشطة في العمل الهام الذي سيناط بهذه المنظمة.

وينبغي أن يعطي الإبرام الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية دفعة جديدة لأعمال مؤتمر نزع السلاح. وتتيح هذه المرحلة فرصة للتأمل بشأن بعض الجوانب الهامة لأعمال المؤتمر. ونرى أن الوقت قد حان لأن تعيد هذه الهيئة دراسة تشكيلها وجدول أعمالها وأساليب عملها. ومما يثلج صدورنا أن الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح، السفير سيرفايس، ممثل بلجيكا، يقوم حاليا بإجراء مشاورات بشأن هذه المسائل الهامة.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يسلم بالتغيرات العميقة التي طرأت على السياسة العالمية، وبضرورة تكييف أولوياته وفقا لهذه التغيرات، وقد يعني هذا إعادة تشكيله وإعادة تصميم جدول أعماله. وهذه العملية ينبغي أن تستهدف التركيز، على نحو أكبر، على الأهداف العملية الأكبر من أجل معالجة المسائل ذات الأهمية الأمنية المباشرة لكل الدول. وفي أثناء هذه العملية فإن تشكيل المؤتمر يستحق أيضا التأمل العميق. والتطورات الجذرية البعيدة المدى الحاصلة في العالم ترغمنا على التطلع إلى مشاركة أكبر، وإلى تشاطر الأعباء في المؤتمر، لبلوغ الهدف المتمثل في وضع برامج شاملة لنزع السلاح، بمشاركة عالمية أكبر. إن الدفاع عن الوضع الراهن في تلك الهيئة لن يكون ردا مرضيا. إن علينا، بدلا من الحد من عدد المشاركين في عملية التفاوض باسم الكفاية والفعالية، أن نسعى إلى إيجاد السبل لفتح مؤتمر نزع السلاح لكل أعضاء المجتمع الدولي المستعدين للإسهام في أعماله الهامة. وإن الانضمام العالمي سيتحقق، على خير وجه، في إطار هيئات مفتوحة العضوية.

(السيد أكسين، تركيا)

٢٠١٩

٦/عش/سم

وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ١٩٩٢، ينبغي إيلاء الأولوية لعدم الانتشار النووي، مع التأكيد، على النحو الواجب، على تعزيز القواعد الدولية، والحظر الشامل للتجارب النووية، والوضوح في مسألة التسليح. وفي وقت يزداد فيه خطر الانتشار بلا ضابط للأسلحة والتكنولوجيا النووية، ينبغي أن نولي انتباهنا العاجل للتدابير الوقائية التي تردع هذا الانتشار ردعا فعالا، وتعاقب عليه إذا لزم الأمر.

وبشأن الوضوح في مسألة التسليح، نرى أن ما ييسر أعمال اللجنة المخصصة التي نأمل أن تنشأ في المستقبل القريب، الاعتماد على التعريف التي وضعت بدقة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وفي وثيقتي فيينا بشأن تدابير بناء الأمن.

ولئن كنا نقدر الحاجة الى بعض الإجراءات النظرية، فلا يجوز أن يصرفنا ذلك عن اتباع نهج عملي يمكن المؤتمر من معالجة المسائل الجوهرية بسرعة وفعالية. ونرى أنه يجب إعطاء الأولوية لوضع ترتيبات تفصيلية ملموسة تمكن المجتمع الدولي من رصد النقل الدولي للأسلحة بطريقة أفضل، مما يؤدي الى المزيد من الوضوح.

وبالنسبة لمستقبل مؤتمر نزع السلاح، نؤيد اقتراح وفد استراليا بعقد اجتماع للدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة، أثناء الدورة الحالية للجنة، يدعو إليه رئيس المؤتمر، لتبادل وجهات النظر على نطاق واسع فيما يتعلق بتشكيل المؤتمر وجدول أعماله وأساليب عمله، ولعل ذلك يكون نقطة بداية ممتازة. إن تركيا تؤيد بصفة تقليدية مفهوم الوضوح في المسائل العسكرية، التي ترى أنها عنصر هام في الجهود الرامية الى بناء الثقة وتقليل عدم إمكانية التنبؤ، على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد أيدنا، منذ البداية، إنشاء نظام موحد للإبلاغ السنوي في الأمم المتحدة بشأن الميزانيات العسكرية، واشتركنا في تنفيذه. وفي نفس السياق، أيدت تركيا إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتطلع الى تنفيذه بفعالية في عام ١٩٩٣. ونحن نرحب بالتقرير المقدم من فريق الخبراء الحكوميين، ونشيد بالجهود التي أسفرت عن توافق في الآراء بين بلدان يتسع نطاقها الجغرافي. لقد أعد الفريق نموذجا موحدا تستخدمه الدول لتقديم البيانات المطلوبة، واتفق على تعريفات فئات المعدات، والأهم من ذلك أنه ناقش طرائق التوسيع المبكر للسجل. وترى تركيا أن توسيع نطاق السجل ليشمل المشتريات من الانتاج الوطني هو الطريقة الوحيدة التي تمكن من تحويله الى الصك الفعال وغير التمييزي حقا الذي نص عليه القرار ذو الصلة.

إن التطورات السياسية التي حدثت في السنتين الأخيرتين، بينت بوضوح أهمية الجهود الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في تعزيز السعي العالمي من أجل تدعيم الأمن والاستقرار. وعلى الرغم من أن مساعي تحديد الأسلحة والمساعي الأخرى لبناء الأمن كانت حتى الآن قاصرة الى درجة كبيرة على المساعي الجارية في أوروبا، فهناك حاجة ماسة الى توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل مناطق أخرى في العالم. وفي هذا السياق، يمثل الشرق الأوسط أهمية خاصة لبلدي.

ففي أعقاب أزمة الخليج، تركز الاهتمام الدولي على وقف انتشار جميع أنواع الأسلحة في الشرق الأوسط، مع التسليم بالحاجة المشروعة لكل دولة في الدفاع عن نفسها.

والبحث عن هيكل وتدابير أمنية جديدة في الشرق الأوسط بغية تعزيز السلم في المنطقة، يجب أن يهدف إلى استتباب الاستقرار والأمن بأدنى مستوى ممكن من القوات العسكرية. إن اختلاف المصالح وتباين أولويات الدول في المنطقة وتعقدات الخريطة السياسية فيها تجعل عملية تحديد الأسلحة مهمة صعبة. ولكن احتمالات تحقيقها أصبحت الآن أفضل من أي وقت مضى. ونعتبر مؤتمر السلم في الشرق الأوسط فرصة تاريخية لإيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣). وفي إطار البعد المتعدد الأطراف للمؤتمر، واستكمالاً للمفاوضات الثنائية، أنشئ فريق عامل لمعالجة مسائل تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. وتشارك تركيا في عمل ذلك الفريق، وتعرب عن استعدادها لتتشاطر خبرتها مع بلدان المنطقة، مؤمنة إيماناً عميقاً بأن التقدم بشأن تحديد الأسلحة وبناء الثقة سيسهم إسهاماً كبيراً في نجاح عملية السلم في مجموعها. واستناداً إلى النتائج الناجحة للمشروع الأوروبي بشأن تحديد الأسلحة وبناء الأمن، تتوخى تركيا إنشاء هيكل أممي للشرق الأوسط له القدرة على التكيف مع الواقع الإقليمي، ويمكن أن يصمم كنظام يتحرك على مراحل في نفس الوقت الذي يتعمق فيه ويصبح، تدريجياً، أكثر إلزاماً، عندما يجري التوسع في تقاسم ثماره المتمثلة في الأمن المتزايد. ونأمل أن يوفر ذلك حافزاً سياسياً أكبر لقبول تحديات المراحل التالية للتعاون والتكامل.

ونحن نسلم بالعوائق التي تعترض سبيل هذه العملية، ولكننا واثقون بأنها ليست مستعصية.

وختاماً، أود أن أؤكد أننا نؤيد الجهود الرامية إلى ترشيد أعمال اللجنة الأولى بغية التوصل إلى نتائج أكثر فعالية، على أساس جدول أعمال أقل بنوداً وأكثر مرونة وتبسيطاً. وتركيا على أهبة الاستعداد للإسهام بروح بناءة في هذه الجهود، وفي أعمال هذه اللجنة.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود، باسم وفد كوبا، أن أعرب للسيد نبيل العربي عن تهادينا على انتخابه رئيساً للجنة الأولى هذا العام. لقد اتاحت لنا فرصة العمل معه في مناسبات عديدة، في هذه اللجنة وفي هيئات أخرى، ولذلك، فنحن واثقون بأن عملنا سيحقق نتيجة مثمرة وناجحة.

ونعرب أيضا عن تهادينا لأعضاء المكتب الآخرين الذين نشق في أنهم سيساهمون في تيسير عملنا. ويرحب وفد كوبا بوفود الدول الجديدة التي انضمت الى عضوية المنظمة مؤخرا. ولا شك في أن عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة شهدت مؤخرا عددا من الأحداث كان لها أثر إيجابي على المناخ الذي تعمل في ظله هذه اللجنة، وبالتالي، على نوع القرارات التي ستتخذ. ومسؤوليتنا عن كيفية معالجة البنود الهامة المدرجة على جدول أعمالنا، تتطلب منا أن نحللها تحليلًا موضوعيًا ونفكر بطريقة متوازنة وغير منحازة متحاشين تأثر مداولاتنا بأي تفاؤل في غير محله أو أي شعور بالنصر.

وأرجو أن نمارس ذلك الوضوح، الذي كثيرا ما يرد ذكره في كل معاملاتنا. ولنسلم بأننا أحرزنا الكثير من التقدم، ولكننا بمنأى من تحقيق هدفنا النهائي وهو نزع السلاح العام والكامل. وفي مجال نزع السلاح النووي، اتخذت خطوات هامة نتيجة لاتفاقات ومبادرات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وهذه الخطوات، بالإضافة الى الالتزامات التي تم الدخول فيها بمقتضى المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لإزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، تساهم في تخفيض عدد الأسلحة النووية وفي إزالتها، وفقا لما يطالب به المجتمع الدولي. والالتزامات التي تعهدت بها دول الاتحاد السوفياتي السابق الحائزة للأسلحة النووية بالتحرك صوب إزالتها خطوة إيجابية أخرى.

وعلى الرغم من أن التهديد باندلاع صراع عالمي أصبح الآن أكثر بعدا، فالأسلحة النووية التي لا تزال في ترسانات الدول الحائزة لأسلحة التدمير الشامل الجهنمية هذه، تزيد عما يكفي لتدمير كوكبنا عدة مرات، وهي، لذلك، لا تزال تشكل تهديدا للجنس البشري.

وفي رأي وفدي، لا توجد اليوم أية حجة تبرر - كما تود الدول النووية أن تفعل - وجود أسلحة نووية وسياسات الردع النووي. لقد نبعت هذه السياسات من الحرب الباردة، ولكن الحرب الباردة انتهت، ويفيد المنطق بأن الذين لا يزالون يمتلكون الأسلحة النووية ويستمرون في تطويرها ينبغي أن يتوقفوا عن محاولتهم لجعلنا ضحايا لسياسة قد أصبحت من تراث الماضي.

وحتى إذا لم يوجد اتفاق فوري، في السنة الماضية، على الحظر الكامل على إجراء التجارب على الأسلحة النووية، تبين إجراءات الوقف المؤقت التي اتخذتها دولتان نوويتان والموقف الذي اتخذته بعض الدول الأخرى أننا ينبغي أن نستفيد من إعراب تلك البلدان عن الإرادة السياسية التي ينبغي بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها مجموعة من البلدان لعدة سنوات حتى الآن، أن تجعل من الممكن التحرك صوب تحقيق هدف الحظر الكامل والشامل على التجارب على الأسلحة النووية. ومن ثم، يبدو من المعقول أن نفترض ألا يواجه مؤتمر نزع السلاح في السنة المقبلة أية عقبات على طريق تشكيل هيئة مساعدة ذات ولاية تفاوضية لازمة لتناول هذا الموضوع.

وفي سياق البند النووي - الذي يشعر بلدي بأنه ينبغي أن يحظى بالأولوية - توجد مسألة الضمانات ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة لنووية ضد دول لا تمتلكها. وحتى الآن لا توجد مثل هذه الضمانات للبلدان التي لم تمتلكها أثناء الحرب الباردة.

وفي عام ١٩٩٥، سيعقد مؤتمر يتعين عليه أن يتخذ موقفا بشأن مستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن تبت هذه اللجنة في العملية التحضيرية فيما يتعلق بالمؤتمر. وكما هو معروف، إن كوبا ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار. ورغم أننا نتفق مع الهدف العام - أي أنه من الضروري منع انتشار الأسلحة النووية - نعتقد أنه، من خلال ذلك الصك، يمارس التمييز فيما يتعلق بالالتزامات الخاصة بالدول الحائزة للأسلحة النووية والالتزامات الخاصة بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، لا توفر معاهدة عدم الانتشار ضمانات فيما يتعلق بوصول الدول كافة على نحو كامل وسليم إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويرى وفدي أنه إذا كان علينا أن نحقق العالمية التي ينبغي أن تحظى بها جميع الصكوك الدولية، يجب أن نستفيد من الحالة الراهنة لنضمن أنه في إطار اللجنة التحضيرية والمؤتمر نفسه، سيجري تبادل

واسع النطاق للآراء تشارك فيه الدول الأطراف في المعاهدة والدول غير الأطراف فيها. والهدف من ذلك هو منع الانتشار وينبغي، عن طريق إعادة صياغة أجزاء معينة من المعاهدة أو من خلال إضافة بروتوكول جديد، أن نقيم توازنا أميناً للحقوق والالتزامات التي ينبغي أن تكون متساوية بالنسبة لجميع الدول. وتعلن كوبا عن رغبتها في المشاركة في تبادل الآراء هذا. ونأمل أنه، دون التخلي عن اهتمامنا باتخاذ قرار يحظى بالتأييد الكامل لجميع الوفود، سيتضمن مشروع القرار الذي عرض علينا إشارة إلى الفكرة التي ذكرتها توا.

وليس هناك ممثل في هذه اللجنة لا يعرف مدى أهمية التوصل بالنسبة للمجتمع الدولي وبالنسبة لقضية السلم ونزع السلاح، بعد عدة سنوات من المفاوضات، إلى اتفاق بشأن مشروع اتفاقية لا تحظر نوعاً معيناً من أسلحة التدمير الشامل فحسب - وأشير بذلك إلى الأسلحة الكيميائية - ولكنها تتضمن أيضاً أحكاماً تتعلق بتدمير تلك الأسلحة ومنشآت إنتاجها وإنشاء آلية حساسة لضمان ألا تحوّل تلك الأسلحة من الاستخدامات السلمية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا تمتلك كوبا أسلحة كيميائية. وهي تؤيد حظر جميع أسلحة التدمير الشامل حظراً كاملاً وإزالتها بالكامل، وهي تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية. وبالنسبة لكوبا إن الاتفاق على اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية الموجودة بالفعل في ترسانات بعض الدول وللنص على تدميرها المحقق منه، دون خلق تمييز بين الدول فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات ودون إثارة العقبات في طريق تنمية الصناعة الكيميائية على نحو سليم ولازم، من الأمور التي تكتسي أهمية رئيسية. ولا شك أن السيد فون واغندر قد قام بعمل ممتاز في هذا الصدد، يستحق عليه ثناءنا.

وفي رأينا أن النص الذي عرضه على الجمعية العامة مؤتمر نزع السلاح كان يمكن أن يكون أكثر شمولاً. وقد أعرب وفدي عن آرائه بهذا المعنى في الهيئة التفاوضية. بيد أن تقييمنا العام هو أن النص مقبول.

لقد انضم وفد كوبا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1 وهو مستعد للقيام بدور نشيط في مشاورات اللجنة التحضيرية ومفاوضاتها فيما يتصل بالنظام المقبل لحظر الأسلحة الكيميائية.

وإن الممارسة التي قام بها مؤتمر نزع السلاح فيما يتصل بالبند الخاص بالأسلحة الكيميائية تؤكد بوضوح لا يمكن إنكاره أنه عندما تتوفر للدول الإرادة السياسية اللازمة، لا يوجد هدف مهما كان يبدو بعيد المنال لا يمكن تحقيقه. وتقودنا هذه الحقيقة إلى الاستنتاج بأن مؤتمر نزع السلاح، بسبب طبيعته المتعددة الأطراف، الهيئة التي يمكنها، ويجب عليها أن تجري المفاوضات بشأن نزع السلاح، مثل الموضوع النووي، الذي تترتب عليه آثار بالنسبة لبلداننا. ومع ذلك، أن ذلك، لا يعني أننا نقتل من أهمية الاتفاقات الثنائية التي توصلت إليها الدول النووية.

وإن وفدي مستعد للمشاركة في تبادل الآراء فيما يتعلق بجدول أعمال الهيئة التفاوضية وبرنامج عملها وللنظر فيما إذا كانت البنود التي لم تدرج حتى الآن على جدول أعمالها يمكن تناولها في ذلك المحفل. ولكن أي تحليل تجريه ينبغي أن يأخذ الأهمية، بل والأولوية للمسائل النووية، بعين الاعتبار. لا تزال هذه الموضوعات تستحوذ على اهتمام وقلق المجتمع الدولي، ورغم أنها كانت مدرجة على جدول الأعمال طيلة عدة سنوات، لم تتوج الجهود بشأنها بالنجاح.

وتوجد أيضا مسألة عضوية الهيئة التفاوضية. وهنا ينبغي أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن عدة بلدان تهتم بأن تصبح أعضاء وأيضا حدوث تغييرات في الساحة الدولية. فقد اختفى أحد الأحلاف العسكرية، وقد أدت التغييرات في المواقف السياسية إلى إعادة تحديد وترتيب المواقف.

وقد عرض الأمين العام علينا تقريراً بشأن دراسة مجموعة من الخبراء الحكوميين الفنيين تتعلق بموضوع الوضوح في مسألة التسليح وسجل الأسلحة التقليدية، الذي أنشئ في السنة الماضية بموجب القرار ٣٦/٤٦ لأم. ونشكر الخبراء الذين قاموا بهذه الدراسة. وتحت قيادة سفير هولندا، توصلوا إلى اتفاق كامل بشأن جميع المسائل المعروضة عليهم. وتتضمن هذه الوثيقة عدة توصيات وتطرح كثيراً من الاعتبارات. ونأخذ علماً بالدراسة والتوصيات التي ترد في التقرير، ونود أن نذكر إننا بدأنا نرى تطوراً في السجل يتمثل في أنه يجري توسيعه. وينبغي توسيع هذا التطور، عن طريق مداولات وأنشطة فريق الخبراء الجدد وعن طريق العمل الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح على هذا المنوال.

وفي هذا الصدد نود أن ننوه بأننا نرى أن قائمة المواضيع التي يمكن مناقشتها فيما يتعلق بتوسيع السجل في المستقبل والتي ترد في التقرير ما هي إلا مجرد مقترحات وليست قائمة نهائية، نظرا إلى أن هناك على أية حال بعض القضايا التي ينبغي دراستها، وعلى سبيل المثال، يمكننا أن نذكر الانتاج الوطني، ونقل التكنولوجيا ومسألة نقل أسلحة التدمير الشامل.

لقد شهدنا جميعا ذلك التقدم المحرز في إبرام الاتفاقات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، كما شهدنا أيضا الحالة الاقتصادية المتزايدة الصعوبة لما يسمى بالبلدان النامية. وبالتالي توجد حاجة أكبر إلى أن يضاف على برنامج العمل المعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بُعد عملي من شأنه أن يساعدنا في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية الصعبة التي تواجهها البلدان النامية بصورة مؤثرة.

وإذا كان الهدف الرئيسي للمنظمة - كما قال المجتمع الدولي - كفالة السلم والأمن الدوليين فإنه يتعين علينا أن نواجه الواقع مباشرة وأن نضع في اعتبارنا أن أعداء السلم والأمن العدوان والحرب وأيضا الفقر والمرض وسوء التغذية والبطالة وغيرها من الويلات.

والكل يعترفون بالصلة الوثيقة بين نزع السلاح والأمن الدولي وبتفاعلهما معا. وبغية تحقيق هدف السلم والتحرك في ذات الوقت صوب نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدولي، من الضرورة المطلقة الاحترام التام لغايات ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويتعين علينا بصفة خاصة أن نحترم مبدأ عدم الاعتداء وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وعلى الرغم من انتهاء المواجهة العسكرية والسياسية بين الشرق والغرب وانتهاء ما يسمى بالحرب الباردة، ما تزال بعض السياسات وأشكال السلوك قائمة ضد البلدان النامية تتعارض مع السلم الذي تتوق إليه شعوبنا.

إن بلدنا مثال على ذلك. إن جزءا من أرضنا الوطنية مغتصب نتيجة لوجود قاعدة عسكرية للولايات المتحدة ضد إرادة شعبنا وحكومتنا، وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا ضحية للحصار الاقتصادي والمالي الإجرامي القائم منذ ثلاثة عقود، وقد أصبح في الوقت الحالي أقوى بسبب ما يسمى بقانون توريسيلي الذي ينتهك، في جملة أمور أخرى، سيادة دول أخرى بالادعاء باتخاذ تدابيرها الوحشية بطابع خارج عن نطاق

التشريع الوطني. وكذلك لا تزال محاولات تبذل للتسلل المسلح من جانب منظمات إرهابية متركزة في أراضي الولايات المتحدة وتعترف دونما خجل بأهدافها الرامية إلى زعزعة الاستقرار بينما تُبقي على دعايتها التخريبية عن طريق محطات الإذاعة والتلفزيون في انتهاك لمجال البث اللاسلكي الخاص بنا. ومن الواضح أن هذه الأنشطة لا تسهم بأي حال في تشجيع الثقة ولا في تهيئة المناخ الملائم لإقرار السلم والأمن الدوليين.

السيد أونغ (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم أحر تهاني وفد ميانمار إلى السفير العربي ممثل مصر على انتخابه رئيساً للجنة الأولى. إن خبرته الواسعة في شؤون نزع السلاح ومهاراته الدبلوماسية تؤكد لنا أننا سنحظى بدورة مثمرة. إن لميانمار ومصر تاريخاً طويلاً من التعاون في مؤتمر نزع السلاح وفي المحافل الدولية الأخرى. وهل لي أن أؤكد له أن وفدي سيسعى باستمرار للحفاظ على ذلك التقليد.

كما أود أن أهنئ بقية أعضاء المكتب على انتخابهم عن استحقاق وأؤكد لهم على تأييدنا وتعاوننا التامين في اضطلاعهم بواجباتهم الهامة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا العميق للسيد روبرت مروزيوفيتش، وكيل وزير الشؤون الخارجية لبولندا، على الأسلوب الماهر الذي أدار به عمل اللجنة في العام الماضي. لقد علم وفدي بحزن نبأ الزلزال المدمر الذي أصاب القاهرة مؤخراً مؤدياً إلى وفاة العديدين وملحقاً أضراراً كبيرة بالممتلكات. وأرجو من السفير العربي أن يتقبل تعازينا القلبية.

إننا نعيش في عالم يتسم بالتحول السريع. ومنذ الدورة الأخيرة للجنة حدثت تغيرات عديدة، وعالمنا اليوم يختلف اختلافاً كبيراً عن العالم الذي كان قائماً قبل سنوات قليلة. مضى وقت أجريت فيه مفاوضات نزع السلاح تحت غيوم الحرب الباردة المشؤومة. واليوم تجري مساعيها في ميدان نزع السلاح في ظل حالة متغيرة بصورة مؤثرة. ومع نبذ الموقف الأيديولوجي طيلة عقود من الحرب الباردة، انتشعت الغيوم عن المناخ السياسي العالمي بشكل ملحوظ. وطوال السنة الماضية استمرت نهاية الحرب الباردة في التأثير الإيجابي على الأمن الدولي ونزع السلاح. ونشأت دلائل مشجعة على أن سباق التسلح النووي المطلق العنان بين الدول النووية الرئيسية قد بدأ أخيراً في التوقف. ومن الدلائل المرحب بها اتفاق حزيران/يونيه

١٩٩٢ المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا على خفض الكبير لترسانتهما النووية، والدلالة الأخرى هي انخفاض عدد التجارب نتيجة للوقف الانفرادي المؤقت للتجارب النووية الذي أعلنته كل من فرنسا وروسيا والولايات المتحدة. وقد كان التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية مشيراً أيضاً. ومن كان يمكن أن يتنبأ أنه في المرحلة الأخيرة من المفاوضات الطويلة والمعقدة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح كان يمكن إحراز الكثير في وقت قصير وأن اللجنة ستنظر في الاتفاقية في هذه الدورة.

إن الاتجاهات الايجابية في العام الماضي في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح سهلتها البيئة الدولية المتغيرة التي هيأها انتهاء الحرب الباردة. واختفاء الحرب الباردة جعل من الممكن التحرك قدماً بمسألة نزع السلاح النووي. ويشعر وفدي أنه قد حان الوقت لبذل جهود مخلصنة لتوطيد هذه المكاسب ولكفالة أن يكون النظام العالمي المستقبلي سلمياً وآمناً.

تترتب على الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الرئيسية، مسؤولية اتخاذ مزيد من الخطوات لتحقيق نزع السلاح النووي. وفي ضوء التحولات السياسية والعسكرية الحاصلة في أوروبا وفي العالم حقاً، ينبغي اتخاذ خطوة منطقية هي استعراض تفكيرها العسكري التكنولوجي. فانتهاج التنافر والمواجهة بين الكتلتين من الدول يجعل من العبث التام وجود الترسانات الهائلة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل التي كدستها على مر السنين. وبعد الحرب العالمية الثانية كان ازدياد الأسلحة النووية لدولة عظمى واحدة مبرراً بإدراك التهديد المتمثل في النزعة التوسعية لدى الدولة العظمى الأخرى. وقد سعى كل جانب إلى كبح جماح الآخر بالتهديد بالانتقام النووي، ومن هنا تولدت فكرة الردع النووي. ولكن الآن وقد حل الاتحاد السوفياتي وإذ لم يعد يمثل التحدي الذي كان يتصور أنه يمثله، فإن المذاهب التي كانت تسيطر على الفكر والتخطيط العسكريين طوال سنوات الحرب الباردة قد فقدت معناها. يجب إيجاد الهياكل الأمنية الصحيحة دون الأسلحة النووية لاستبدال هذه المذاهب البالية. إن الحرب الباردة الآن وراءنا. ولقد آن الأوان لبناء الأمن المشترك أولاً بتخليص العالم من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل.

وفي مناسبات عديدة، أكدت ميانمار أنه لكي يسود السلم والأمن، ينبغي أن تراعى بكل دقة وفي كل الأوقات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المعترف بها بصفة عامة والتي تحكم العلاقات فيما بين الدول. ونحن نشترك رئيس اللجنة تماما رأيه الوارد في خطابه الاستهلالي والقائل بأن مسؤولية معالجة المشاكل الجديدة تقع على عاتق كل بلد وأن

"... نقطة انطلاقنا في التصدي للتحديات القائمة، سواء في مجال دفع الجهود من أجل نزع السلاح أو حفظ السلم والأمن الدوليين، هي اعتراف جميع الدول بوحدة المصلحة والمساواة في الحقوق والواجبات ليتسنى بلورة وإرساء الأطر والمبادئ التي تنظم العلاقات الدولية في عصرنا هذا وفي المستقبل". (A/C.1/47/PV.3، ص ٣)

ونحن نؤيد أيضا رأيه القائل بأن مبادئ الميثاق تشكل أساسا صلبا يمكن الاستناد إليه في إقامة نظام عالمي جديد، نظام يسود فيه السلم والعدل والمساواة والحرية والرفاه. ويشترك وفد ميانمار أيضا الأمين العام رأيه القائل بأن أجهزة الأمم المتحدة كافة ينبغي لها أن تضطلع بأدوارها الواجبة، وأن الجمعية العامة، مثلها مثل مجلس الأمن والأمين العام، لديها دورها الهام الذي يجب أن تلعبه بمقتضى الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين. إن ما قاله رئيس وفد ميانمار، وزير الشؤون الخارجية السيد أو أو هن غياو، في بيانه أمام الجمعية العامة في أوائل هذا الشهر، يؤكد ذلك مرة أخرى. قال:

"ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة حقا لا بد أن تلهم بأعمالها ثقة جميع البلدان الأعضاء وأن تنال تلك الثقة. ولا بد أن يحكم أعمالها إحساس بالعدالة وأن تسترشد بمبادئ الميثاق. ولا بد أن تجسد قرارات المنظمة الإرادة الجماعية لا الميول والمصالح الضيقة لأمة أو مجموعة من الأمم. وأي ابتعاد عن هذه المبادئ سيكون في النهاية مشيرا للخلاف وينتقص من جهودنا الرامية إلى إقامة نظام دولي عادل ومنصف. لقد حان الوقت لدراسة ما إذا كانت تجري المحافظة باستمرار على التوازن التأسيسي بين الهيئات الرئيسية، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، على النحو المتصور في الميثاق". (A/47/PV.24، ص ٧١)

ونحن نرى أنه، بروح المادة ٢٤، لا يمكن تهيمش الجمعية العامة.

وفيما يتعلق ببنود نزع السلاح المعروضة على اللجنة، ينضم وفد ميانمار إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالنهاية الناجحة للمفاوضات التي جرت بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح. ومعرض علينا الآن للنظر مشروع الاتفاقية التي طال انتظارها من أجل الإزالة الكاملة لفئة واحدة من أسلحة التدمير الشامل. وقد اشترك عدد كبير من الدول، بما فيها بلدي، في تقديم مشروع القرار A/C.1/47/L.1، الذي سيمهد السبيل للتوقيع على الاتفاقية في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

إن مشروع الاتفاقية وثيقة حظيت بتوافق الآراء أمكن التوصل إلى صياغتها بصعوبة بالغة. وهكذا من المفهوم أن هذا المشروع لا يبين بأمانة الموقف المفضل لكل طرف من الأطراف المشتركة في المفاوضات. ومع ذلك، إن ميانمار على اقتناع راسخ بأن النص المعروض أمامنا يمثل أفضل نص توفيقى؛ وبأن الاتفاقية ستعزز، بدلا من أن تنقص من أمن كل الدول الأطراف؛ وبأن تأجيل اعتماد الاتفاقية ليس من شأنه إلا أن يسلبنا الفرصة المتاحة لتخليص العالم من التكديس الضخم لأسلحة التدمير الشامل الرهيبة المخزونة في أجزاء عديدة من المعمورة. وكما أعلن وزير خارجية بلدي في بيانه أمام الجمعية العامة فإننا: "بصفتنا بلدا لا يحوز أسلحة التدمير الشامل ولا يصنعها ولا ينوي حيازتها في المستقبل،

نرحب بالاتفاقية ونعتزم أن نكون من بين الموقعين الأصليين عليها". (A/47/P.24، ص ٧٥-٧٤)

إن إبرام مشروع اتفاقية للأسلحة الكيميائية لهو دليل لا نزاع فيه على أنه يمكن الحظر الفعال لفئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل إذا تحلت الدول، التي تمتلكها والدول التي تسعى إلى الحصول عليها، بالإرادة السياسية وقبلت معاهدة عالمية ومنصفة.

وفي رأينا أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي له أن يركز كل اهتمامه بعد ذلك على نزع السلاح النووي، وخاصة تحقيق معاهدة للحظر الشامل على التجارب طال سعيها لتحقيقها. إن قرارات الوقف الاختياري المؤقت للتجارب النووية، وهي القرارات التي أعلنت عنها روسيا وفرنسا والولايات المتحدة خطوات هامة، ونحن نأمل أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تجاوز المأزق الحالي بشأن مسألة الولاية التفاوضية للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية قبل أن يستأنف المؤتمر أعماله في عام ١٩٩٣.

ونحن نلاحظ مع الارتياح إعلان الرئيس يلتسين منذ ثلاثة أيام أن روسيا قررت تمديد الوقف الاختياري المؤقت الذي اتخذته انفراديا الى شهر تموز/يوليه ١٩٩٣. ونأمل أن يقتدي الآخرون بهذا المثال الجيد، ممهدين السبيل أمام نظام عالمي يحظر التجارب النووية في كل البيئات وفي كل وقت. ولم تكن التبريرات التي طُرحت لاستمرار التجارب النووية مقنعة على الإطلاق، وهي الآن أقل إقناعا منها في أي وقت مضى. ويواصل وفدي اعتقاده الراسخ بأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب خطوة لا غنى عنها صوب عالم أكثر تعقلا - عالم خال من الأسلحة النووية.

إن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية صك أساسي لمنع انتشار الأسلحة النووية. كما أن انضمام عدد من الدول الى تلك المعاهدة مؤخرا، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية وفرنسا، يزيد من دعم فعالية المعاهدة. ومما يبشر بالخير بالنسبة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ أن كل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن قد أصبحوا الآن دولا أطرافا في نظام عدم الانتشار.

ومما يبعث على الاطمئنان أن يحرز هذا التقدم في مجال نزع السلاح النووي - وهو تنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، والتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، والاتفاق بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين على خفض ترسانتهما النووية. ومنذ عام ١٩٦٥ عندما اشتركت ميانمار مع دول أخرى في اقتراح معاهدة عدم الانتشار، سعينا الى إيجاد توازن مقبول للالتزامات المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. والآن إذ تبدي الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية عزمها على الاضطلاع بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، قررت حكومة ميانمار الانضمام الى المعاهدة، كما أعلن وزير خارجيتنا في بيانه أمام الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

ويظل خطر الانتشار - الأفقي والرأسي على السواء - من الشواغل الخطيرة التي تثير قلق المجتمع الدولي. ونأمل أن تعمل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية معا لتعزيز النظام الحالي عن طريق تقوية الحافز على الالتزام العالمي بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية لدى الدول الأعضاء. وينبغي أن يتيح لنا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ١٩٩٥ فرصة طيبة لتحقيق ذلك.

ويجب أن تمكن التحولات الأخيرة في المناخ السياسي الدولي وتصفية التكتلات العسكرية المجتمع الدولي من إحراز بعض التقدم نحو إيجاد الوسائل لعقد ترتيبات فعالة تضمن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ويتمثل الضمان التام في القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ولكن إلى أن يتخذ هذا الإجراء الفعال، يجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل على تأكيدات موثوقة بها من الدول الحائزة للأسلحة النووية تؤمنها ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها عن طريق ضمانات ملزمة قانونا. وهذه الخطوة من شأنها النهوض بالأمن العالمي. ونحن نرحب بالاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على إعادة تشكيل اللجنة المخصصة لهذه المسألة الهامة في بداية دورة عام ١٩٩٣.

وتكمل النهج الثنائية والمتعددة الأطراف لنزع السلاح بعضها بعضا. ويجب اتباعها على نحو متزامن بهدف تعزيز هدفنا المشترك.

إن ما نعطيه بحق من أولوية للأسلحة النووية والكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل لا يمكن ولا يجب أن يحول انتباهنا عن الخطر المتعاظم للأسلحة التقليدية على السلم والأمن الدوليين. ومنذ الحرب العالمية الثانية كانت هناك سلسلة لا تنقطع تقريبا من الصراعات المسلحة التي استخدمت فيها الأسلحة التقليدية، مما تسبب في تدمير ومعاناة يجلان عن الوصف، بل أن بعض هذه الصراعات والأزمات قد دفعت العالم الى حافة كارثة نووية. وتبين حرب الخليج بوضوح القوة التدميرية الرهيبة الكامنة في الأسلحة التقليدية الحديثة، ولا سيما الأسلحة التي تستخدم تكنولوجيات متطورة، كما تبين ضخامة حجم المعاناة البشرية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماما جادا للتهديد المحيى بالعالم من جراء الإفراط في تكديس هذه الأسلحة التقليدية مما يؤدي الى زعزعة الاستقرار، وإلى إدامة الصراعات والتهديدات وأعمال التدخل من جانب بعض الدول.

وقد أنشئ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الآن بهدف تعزيز الوضوح في مجال التسلح. وسيتوقف نجاح أو فشل هذا المسعى الجديد على التعاون العالمي فيما بين الدول الأعضاء، وذلك يقتضي أن يكون السجل منصفًا غير تمييزي. وموضوع نقل الأسلحة موضوع واسع النطاق. والوضع معقد، وهناك حاجة إلى أن تؤخذ في الحسبان عوامل متنوعة داخلية ودولية. ونحن نعتقد أن خفض الحقيقي للمصروفات العسكرية والحد من اقتناء الأسلحة يمكن تحقيقهما عن طريق تخفيف حدة التوترات المحلية والتسوية السلمية للمنازعات. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج الدول لأن تترك شأنها لتسوية مشاكلها المحلية أو الثنائية بعيدا عن التدخل الخارجي.

وكل دولة لها حق سيادي في تحديد احتياجاتها الدفاعية، وتفتقر الأغلبية الساحقة من الدول إلى الصناعات الدفاعية المحلية وهي تعتمد على الاستيراد لتلبية حاجاتها المشروعة إلى الدفاع عن النفس. وتتضاعف محنة بعض هذه الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم أحيانا بسبب تهديد أمنها من قبل الجماعات الإرهابية التي تتعارض أهدافها مع المصلحة الوطنية والتي يتحكم في حياتها غير المشروعة للأسلحة. ولذلك كان لمعالجة موضوع عمليات نقل الأسلحة بطريقة متوازنة وشاملة مع مراعاة الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول الأعضاء أهمية فائقة.

إن الاتجاهات الإيجابية في مجال نزع السلاح تتسم بالأهمية وتوفر قوة دفع ضرورية للغاية لمفاوضات نزع السلاح وتخلق إحساسا جديدا بأهميتها. ويثق وفدي بأن مداولاتنا ستكلل بالنجاح عن طريق ترشيد العمل الذي تضطلع به هذه اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سأنتقل إلى السيد العربي عبارات التعازي التي

أعرب عنها ممثل ميانمار فيما يتعلق بالكارثة التي حدثت مؤخرا في مصر.

وقبل رفع الجلسة، أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أحيي اللجنة علما بأن

النيجر قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1، المعنون "الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)".

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥